

## تراجع الإسئهلاك مؤشر خطير يُنذر بأزمة

## قوة بنك عوده تسقط الشائعات المغرضة

من الفساد أي دين على الدولة. القيود على القروض المصرفية والإحتجاجات الشعبية أوقفت هذا التمويل وبالتالي من المتوقع أن يعود الإقتصاد إلى مستويات أقل تعكس القدرة الحقيقية للإنتاج الوطني. وبعائدنا وفي ظل غياب أية إصلاحات إقتصادية، من المتوقع أن ينخفض هذا الإستهلاك أكثر من ٢٠٪ في العام المقبل!



بقلمه بروفسور جاسم عجاقة

بالطبع الحل يكمن في تشكيل حكومة قادرة على إقرار إصلاحات مالية وإقتصادية. ومن أهم هذه الإصلاحات (في ما يتعلق بالماكنة الإنتاجية)، تخصيص أملاك عامة لتأجيرها لمستثمرين يريدون إنشاء مصانع لتصنيع المنتجات الغذائية التي يستوردها التجار وذلك بهدف تصحيح الخلل في الماكنة الإقتصادية ولكن أيضاً تدعيم الأمن الغذائي. أيضاً يجب أن يكون للمستثمرين في القطاع الزراعي حصّة من هذه الأملاك وذلك لزراعة القمح وتربية الأبقار والدواجن نظراً إلى الأرقام الهائلة لإستيراد هذه المواد (٥٤٠ مليون دولار إستيراد لحوم الأبقار، الأبقار الحية ولحوم الأبقار). في الواقع غياب مثل هذه الإجراءات يعني زيادة البطالة والفقر وبالتالي زيادة الإحتجاجات الشعبية والهجرة. ومن المتوقع أن يزيد عدد طلبات الهجرة من لبنان إلى الخارج بشكل ملحوظ في الأشهر القادمة خصوصاً إذا ما ساءت الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان. على كل الأحوال هناك الإلزامية للتسريع في تشكيل حكومة تُلتزم بالتحديات الراهنة وتُثقف البلد من أتون الصراعات التي تعصف بالمنطقة.

الأزمة الإقتصادية التي يعيشها لبنان هي نتاج غياب السياسات المالية للحكومات المتعاقبة. وهذا الأمر يُمكن ملاحظته من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاع الأولي، الثانوي وقطاع الخدمات. عند الإنتهاء من الحرب الأهلية اللبنانية في تسعينات القرن الماضي، كان الإستهلاك يبلغ حدود الـ ٤ مليار دولار أمريكي. وأخذ بالإرتفاع في السنين اللاحقة حتى وصل إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٥. نفس الوقت إرتفع الدين العام من ٣ مليارات دولار أمريكي إلى ٣٨,٥ مليار دولار أمريكي مما يعني أن قسم كبير من هذا الإستهلاك تم تمويله بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال هذه الإستدانية (توظيف في القطاع العام، مناقصات عمومية...).

الأرقام أخذت أبعاداً جديدة بين الأعوام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ حيث إرتفع الإستهلاك من ٢٢ مليار دولار أمريكي إلى ٣٨ مليار دولار أمريكي كنتيجة للنمو الإقتصادي الذي تم تحقيقه من الطفرة العقارية. وإستمر بالإرتفاع إلى أن وصل في العام ٢٠١٨ إلى ٥٦,١٣ مليار دولار أمريكي أي أكثر من ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذا الإرتفاع الذي كان من المفروض أن يأتي من النشاط الإقتصادي، قسم منه كان ممولاً من الإستدانة إذ أن كلاً من القطاع الخاص والقطاع العام إستدان أرقاماً ضخمة من القطاع المصرفي. فقد بلغت قيمة القروض إلى القطاع الخاص ٦٠ مليار دولار أمريكي في أوائل العام ٢٠١٨ لتتخفف إلى أقل من ٥٠ مليار دولار أمريكي حالياً وهذا الإنخفاض ناتج بالدرجة الأولى عن وقف القروض بشكل كبير (Credit Crunch) الذي بدأت المصارف بتطبيقه. كما أن إرتفاع الفوائد دفع العديد من المُقرضين إلى سد ديونهم قبل إستحقاقها لتفادي دفع فوائد مُرتفعة.

بعد ما يقارب الثلاثون عاماً على إنتهاء الحرب الأهلية، لم تستطع الحكومات المتعاقبة من خلق هيكلية متنوّعة للإقتصاد اللبناني الذي أصبح خدماتياً يُميّز مع أكثر من ٧٥٪ من هذا الإقتصاد آت من قطاع الخدمات. والأصعب في الأمر أن القطاعين الصناعي والزراعي تراجعاً إلى مستويات فقد لبنان معها أمنه الغذائي. وما إرتفاع سعر الدولار لدى المصارف والناتج عن القيود على الدولارات التي فرضها المصارف، إلا دليل قاطع على التعلّق

كما أن عملياته المصرفية سليمة وقانونية من دون أي شائبة، تتسم بشفافية عالية من شأنها أن تدحض كل الأكاذيب التي بلغت حدّاً لم يرق إلى مستوى العقول النيرة والمنطق المقبول والعاقل.

وإذ أكد أن «بنك عوده يفتح أبوابه بشكل طبيعي، ولا قرار إطلاقاً بالإقفال لا اليوم ولا غداً ولا في أي وقت، كما أشيع، بعيداً من الالتزام بقرار جمعية المصارف العام الذي يشمل كل القطاع من دون استثناء، إذا ما صدر في خضمّ التطورات»، خلص المصدر المصرفي إلى أن «هذه الشائعات المعروفة مصادرها والتي لا تمت إلى الصديقة والصحة بصلة، ولم ولن تُصيب القطاع المصرفي، كما تهدف، وبالتالي لن تنال من أهم مقومات الإقتصاد الوطني... وضمانته».

دأب أعداء القطاع المصرفي على التصويب على أدائه ونهجه وصولاً إلى ملاءته وأرباحه... مستغلين «الثورة الشعبية» ضد الفساد لإطلاق سهام الشائعات على مصرف يحتل الصفوف الأمامية في لائحة المصارف العشرة الأولى، ولكن من دون إصابة الهدف... «الشجرة المثمرة تُرشق بالحجارة» بهذه العبارة، وصف مصدر مصرفي لـ«المركزية» الحملة الممنهجة والمتجدّدة في الساعات الأخيرة على بنك عوده، «التي تصبّ جامٌ حقدتها على إدارته الناجحة بشهادة عالمية ومحلية محضته إياها ثقة المودعين والعملاء والمصارف الدولية المراسلة على السواء».

وكرر المصدر المصرفي التأكيد أن «بنك عوده يتمتع بالملاءة المطلوبة من مصرف لبنان وسيولة مرفّعة،

## «لجنة المال» تباشر درس موازنة ٢٠٢٠:

## إقرارها يعني عدم العودة للقبوض المالية



النائب إبراهيم كنعان

وقال: خزينة الدولة يجب ان لا تصبح بلا مورد لان ذلك سيؤثر على الجميع من الممتنين لتنظيمات سياسية او حراك او مستقلين والتكامل مطلوب لنافذ الوطن. ولفت الى ان العجز يتفاقم في الميزان التجاري وميزان المدفوعات جراء توقف تحويلات الخارج واضمحلال الودائع.

وتابع ان لجنة المال ستتابع بشكل دائم الوضع المالي والنقدي وستشكل خلية طوارئ لذلك وستكون لها مواقف وتدفع في الاتجاه الصحيح.

وقال ان اقرار الموازنة يعني ان لبنان قائم وماليتها العامة لن تعود الى القبوض والتجاوزات ويعطي إشارة جديّة على امكانية استعادة الدولة لزام المبادرة. وأضاف: اقرنا اليوم (امس) ٢٣ مادة من مواد قانون الموازنة وانت من الحكومة أخذة في الاعتبار الاصلاحات التي اوصت بها لجنة المال وعلقنا المادة ٧ التي لها علاقة بالهبات والقروض.

وتابع: سيتم عصر النفقات في اللجنة بشكل اكبر مما قامت به الحكومة وسندلي باقتراحاتنا عند الدخول بموضوع الاعتمادات.

وأكد ان «الحضور النيابي في الجلسة يؤكد النية بتحمل المسؤولية واذا سمحت الظروف تأمل في ان نكون قد اقرنا الموازنة قبل نهاية السنة والأعياد».

عقدت لجنة المال والموازنة النيابية امس اول جلسة مخصصة لدرس مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ في حضور حوالي ٤٠ نائباً فضلاً عن وزير المال في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل.

وترأس الجلسة رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان الذي قال اننا «عقدنا الجلسة الاولى لمناقشة موازنة ٢٠٢٠ التي انت قبل الاحداث الاخيرة وهناك تساؤلات طرحناها على وزير المال حول ارقامها وجدواها وتأثيرها ودستورية وقانونية اقرارها في ظل تصريف الاعمال». واذ ان مشروع الموازنة بحسب وزير المال ثوري ولا يتضمن اي ضريبة او اضافة لأي رسوم واتى في الموعد الدستوري ويتضمن تحميلاً لمصرف لبنان والقطاع المصرفي بحدود ٥٠٠٠ مليار ليرة.

ولفت الى ان الواقع اختلف ما بعد ١٧ تشرين الاول والابريلات شبه معدومة بحسب وزير المال.

وأضاف: كان هناك شبه اجماع بتشكيل الحكومة وقيام حكومة تصريف الاعمال في هذا الوقت مهمهما ولاسيما لجنة الطوارئ لضبط الوضع النقدي ومحاولة معالجته.

وتابع: طرحت تساؤلات حول الرواتب ووزير المال اكد ان الرواتب ستدفع وتحسين المالية العامة يرتبط باستعادة الثقة وانتظام الحياة السياسية.

## نقابة الصرافين ترفض إتهامها بانخفاض

## سعر صرف الليرة وتعلن الإضراب اليوم

رفضت نقابة الصرافين «التهامات المغرضة وغير المحققة عملياً وواقعياً المصوبة عليها في محاولة يائسة لتحميلها وزر الازمة»، معلنة الاضراب في قطاع الصرافة اليوم. واستنكرت «ما وصل إليه سعر صرف الليرة من إنخفاض نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والمالية المتراكمة»، ورفضت «استمرار إنخفاض قيمة العملة الوطنية كونها تتأثر بالازمة أسوء بغيرها من القطاعات، حيث أن عمليات البيع والشراء في السوق تستنزف رساميل الصرافين وتهدد وجودها كون غلاء أسعار المواد الاستهلاكية تتأثر به جميع القطاعات ومن ضمنها قطاع الصيرفة». وناشدت «السلطات السياسية والمالية إيجاد الحلول سريعاً لحد من هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية والذي لا يحد من عمل الصرافين كون هامش ربح عمليات البيع والشراء محدود في كل الظروف». وكررت «رفضها لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية التي دفعت بالمواطنين إلى التحرك في الشارع للمطالبة بالاصلاحات التي في حال تطبيقها ستعكس إيجاباً على كافة القطاعات المالية والنقدية والاجتماعية ولا سيما على إعادة الليرة إلى وضعها السابق».

بعد ما يقارب الثلاثون عاماً على إنتهاء الحرب الأهلية، لم تستطع الحكومات المتعاقبة من خلق هيكلية متنوّعة للإقتصاد اللبناني الذي أصبح خدماتياً يُميّز مع أكثر من ٧٥٪ من هذا الإقتصاد آت من قطاع الخدمات. والأصعب في الأمر أن القطاعين الصناعي والزراعي تراجعاً إلى مستويات فقد لبنان معها أمنه الغذائي. وما إرتفاع سعر الدولار لدى المصارف والناتج عن القيود على الدولارات التي فرضها المصارف، إلا دليل قاطع على التعلّق